

بروتوكول مابوتو حول المشاركة السياسية

كيف يناقش بروتوكول مابوتو المشاركة السياسية؟



يؤكد بروتوكول مابوتو على المشاركة المتساوية للنساء في السياسة و صنع القرار. تدعو المادة 9 إلى اتخاذ تدابير إيجابية، مثل تخصيص حصص للنساء (الكوتا)، وتنفيذ برامج بناء القدرات الموجهة، وإصلاح النظم الانتخابية لإزالة الحواجز التي تعيق مشاركة النساء. تهدف هذه التدابير إلى معالجة أوجه عدم المساواة التاريخية والبنوية التي أسهمت في استبعاد النساء من المواقع القيادية.

كما يدعو البروتوكول إلى شراكة متكافئة بين الرجال والنساء، معترفاً بأن القيادة المشتركة على جميع المستويات ضرورية لتحقيق سياسات شاملة وتنمية مستدامة. من خلال تعزيز دور المرأة كشريكة مساوية للرجل في عمليات صنع القرار، يسلط البروتوكول الضوء على الإمكانيات التحويلية للحكم القائم على المشاركة و التوازن الجندي في تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم المستدام.

المادة 9 - الحق في المشاركة في العملية السياسية وصنع القرار

1. تتخذ الدول الأطراف تدابير إيجابية محددة لتعزيز نظام للحكم قائم على المشاركة، و مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في العملية السياسية لبلدها، وذلك من خلال اعتماد تدابير للتمييز الإيجابي وسن التشريعات الوطنية المناسبة، وغير ذلك من التدابير، بغية كفالة ما يلي:

- (أ) مشاركة المرأة في جميع الانتخابات بدون أي تمييز؛
- (ب) تمثيل المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل العملية الانتخابية؛
- (ج) اعتبار المرأة شريكة مساوية للرجل فيما يخص جميع مستويات وضع وتنفيذ سياسات الدولة وبرامج التنمية.

2. تضمن الدول الأطراف زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة على جميع مستويات صنع القرار.

كيف نفذت الحكومات هذه الأحكام حتى الآن؟

اعتمدت إحدى عشرة (11) دولة أفريقية (بوروندي، مصر، إسواتيني، غينيا، كينيا، رواندا، جنوب السودان، السودان، تنزانيا، أوغندا وزيمبابوي) نصوصاً دستورية تضمن تخصيص حصص للنساء. فيما تنص دساتير أخرى، مثل الدستور الأوغندي، على تدابير إيجابية لتعزيز تمثيل النساء.

كما تبنت العديد من الدول الأفريقية حصصاً قانونية لتمثيل النساء في المجالس التشريعية الوطنية و/أو دون الوطنية. فبينما يفرض 34 من أصل 55 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي حصصاً قانونية لتمثيل النساء في المجلس الأدنى أو المجلس الأحادي، فإن الغالبية العظمى منها حددت نسبة الحصص المستهدفة بين 30% و 40% من التمثيل النسائي. وفي أربع دول، وهي الجزائر وليسوتو والسنغال وتوغو، سعت الحكومات إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين، حيث تنص الحصص القانونية في هذه الدول على تمثيل متساوٍ بنسبة 50/50 للنساء والرجال. أما بالنسبة للدول التي تعتمد نظام المجالس التشريعية الثنائية، فإن ست دول، وهي بوروندي وجمهورية الكونغو وكوت ديفوار ومصر وإسواتيني ورواندا، تفرض حصصاً قانونية لتمثيل النساء في كلا المجلسين.



حملات 50/50 لزيادة تمثيل النساء

على امتداد القارة، سعت الحكومات غالبًا إلى دمج استراتيجيات لتعزيز مشاركة النساء في العمليات السياسية وصنع القرار ضمن السياسات الوطنية للنوع الاجتماعي أو التنمية. فقد أطلقت دول مثل ملاوي وناميبيا حملات "50/50" لزيادة تمثيل النساء في مواقع صنع القرار على المستويين الوطني والمحلي، كما بادرت المجموعات البرلمانية النسائية بطرح سياسات تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء وتمثيلهن في صنع القرار



وفي عدة دول، مثل الكاميرون، ركزت الإصلاحات المؤسسية على دعم النساء في العملية الانتخابية، من خلال تدريب المرشحات وتسهيل وصول الناخبات إلى مراكز الاقتراع. أما الإصلاحات الأخرى، فقد سعت إلى توسيع نطاق مشاركة النساء، وزيادة الوعي بأهمية دورهن السياسي، وضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في التشريعات والسياسات. على سبيل المثال، نظمت بوركينا فاسو ورش عمل استهدفت السلطات والقادة ضمن جهود الحكومة لنشر الوعي حول قانون الحصص

كيف يمكن للحكومات تعزيز جهودها بشكل أكبر؟



- ✓ إصلاح التشريعات الحالية لإلغاء الأحكام التمييزية ضد النساء.
- ✓ توفير فرص شاملة للنساء في الفضاءات السياسية، مع ضمان سلامتهن وحمايتهن أثناء ممارسة أدوارهن القيادية وخلق بيئات تسمح لهن بالقيادة وصنع القرار تتجاوز حدود الحصد.
- ✓ تطوير برامج لبناء قدرات للنساء، إلى جانب تطبيق أنظمة تحقق التوازن الجندي لضمان تمثيل عادل.
- ✓ إنشاء آليات لتعزيز مهارات القيادة لدى الفتيات والنساء، لضمان تأهيل جيل جديد من القائدات.
- ✓ تنظيم حملات توعية مجتمعية للاحتفاء بإنجازات النساء في السياسة على المستوى المجتمعي، المحلي و الوطني، للمساهمة في تغيير الصور النمطية و سد الفجوات.
- ✓ تعزيز الحوار بين الأجيال و توفير فرص التدريب للشباب لتمكينهم من المشاركة السياسية الفاعلة .
- ✓ معالجة الضغوط الاجتماعية و تمكين النساء من مقاومة التلاعب أو الإكراه الذي قد يثنيهن عن الترشح للمناصب القيادية .
- ✓ إبراز مساهمات البرلمانيات في الحكم، لتفكيك القوالب النمطية و تسليط الضوء على أدوارهن الرائدة في الحكم؟
- ✓ تسهيل تبادل أفضل الممارسات بين الدول لتشجيع وتحفيز التقدم نحو مشاركة سياسية متوازنة بين الجنسين.



كيف سيبدو المستقبل في حال تم تنفيذ المادة 9 من بروتوكول مابوتو؟

سيشهد المستقبل حكماً شاملاً وحقيقياً، حيث سيعمل الرجال والنساء كشركاء متساوين في رسم المشهد السياسي والتنموي للقارة. لن تُغيب أصوات النساء بعد الآن، بل ستصبح جزءاً لا يتجزأ من صنع السياسات التي تعكس تنوع المجتمعات الأفريقية. وستصبح التدابير الإيجابية، مثل الحصص وبرامج بناء القدرات، ركائز أساسية في الثقافة السياسية، لضمان التمثيل العادل للمرأة في جميع مواقع صنع القرار. ستحتفى بالقيادات النسائية ليس فقط في السياسة، بل في مختلف مجالات التأثير، مما سيلهم الأجيال القادمة لتحلم بشجاعة وتقود بثقة.

في هذا المستقبل، ستشهد القارة تحولاً جذرياً، حيث ستعكس القيادة تنوع شعوبها، وستحقق الحوكمة المتوازنة بين الجنسين تقدماً مستداماً. ستزدهر المجتمعات تحت مظلة سياسات شاملة، وستقدم النساء روائهن الفريدة والمتنوعة، مساهمات في معالجة اللامساواة البنوية، ودافعات نحو حلول مبتكرة تعزز الازدهار المشترك. من المجالس المحلية إلى المحافل الدولية، ستتألق القارة الأفريقية كنموذج عالمي للديمقراطية التشاركية، مبرهنَةً أن التمثيل المتساوي ليس مجرد ضرورة أخلاقية، بل هو الأساس المتين الذي سيبنى عليه النجاح والقدرة على التكيف.

"في هذا المستقبل،
ستشهد القارة تحولاً
جذرياً، حيث تعكس القيادة
تنوع شعوبها، وتُحقق
الحوكمة المتوازنة بين
الجنسين تقدماً مستداماً"



كيف يمكنني الوصول إلى المزيد من الموارد حول هذا الموضوع وكيف يمكنني المشاركة؟

امسح/اي

الرمز



امسح/اي رمز الاستجابة السريع لمعرفة المزيد!



SOLIDARITY FOR
AFRICAN WOMEN'S RIGHTS
A force for freedom



MOUVEMENT DE SOLIDARITÉ
POUR LES DROITS
DES FEMMES AFRICAINES
Une force pour la liberté